



المؤتمر العلمي الدولي الأول لكلية اللغة العربية بجرجا (جرجا عبر التاريخ وجهود علمائها في خدمة العلوم الإنسانية)

١٤ - ١٥ شوال ١٤٤٦هـ / الموافق : ١٣ - ١٤ أبريل ٢٠٢٥م

جرجا عبر التاريخ وجهود علمائها في خدمة العلوم الإنسانية
الشيخ محمد شاکر ... سيرة ومسيرة (١٢٨٢ - ١٣٥٨هـ / ١٨٦٦ - ١٩٣٩م)
Gerga through history and the efforts of its scientists in the
service of the humanities Sheikh Mohammed Shaker..
Biography and career (1282-1358 Ah / 1866-1939 ad)

بقلم الدكتور

حسن إبراهيم يحيى

الأمين العام للجنة العليا لشئون الدعوة
بمجمع البحوث الإسلامية - جمهورية مصر العربية .

العدد الثالث

(جرجا عبر التاريخ وجهود علمائها
في خدمة العلوم الإنسانية)



المؤتمر العلمي الدولي الأول
لكلية اللغة العربية بجرجا

جرجا عبر التاريخ وجهود علمائها في خدمة العلوم الإنسانية الشيخ محمد شاكـر..

سيرة ومسيرة (١٢٨٢ - ١٣٥٨هـ / ١٨٦٦ - ١٩٢٩م)

جرجا عبر التاريخ وجهود علمائها في خدمة العلوم الإنسانية

الشيخ محمد شاكـر.. سيرة ومسيرة (١٢٨٢ - ١٣٥٨هـ / ١٨٦٦ - ١٩٢٩م)

حسن إبراهيم يحيى محمد-

دكتوراه/ كلية اللغة العربية-جامعة الأزهر فرع أسيوط- تخصص لغويات- الوظيفة/ الأمين العام للجنة العليا لشئون الدعوة بمجمع البحوث الإسلامية.

البريد الإلكتروني : drhassan871@gmail.com

الملخص

تهدف هذه الدراسة إلى تقديم سيرة الشيخ محمد شاكـر الجرجاوي باعتباره أحد علماء جرجا الذين كان لهم إسهامات واضحة في إثراء الثقافة الإسلامية، وخدمة العلوم الإنسانية، وذلك بالوقوف على سيرته العلمية، وجهوده الإصلاحية، ونضاله في سبيل استقلال البلاد، ودفاعه عن الثوابت الإسلامية، وتفنيده للشبهات التي أثارها الاحتلال البريطاني حول الإسلام، وجهوده في تطوير التعليم الأزهرى، وإصلاح القضاء، ومؤلفاته العلمية التي كانت بغيته فيها تيسير العلوم لطلاب المرحلة الأولية، واعتنائه بأبنائه، وتأهيلهم علمياً، وصقلهم بدراسة المؤلفات العلمية ذات المنهج الرصين، وتقديم هذه السيرة الحافلة بالعطاء والتجديد أنموذجاً للأجيال المعاصرة؛ وذلك لتعزيز الوعي لدى شبابنا بتاريخ علماء الأزهر، ودور علماء جرجا في خدمة العلوم الإسلامية، واتبعت المنهج الوصفي، وما يلزم عنه من تحليل لإبراز ملامح الشخصية الجرجاوية من خلال سيرة ومسيرة الشيخ محمد شاكـر.

الكلمات المفتاحية : الشيخ محمد شاكـر الجرجاوي، دستور ٢٣، إصلاح

القضاء، وكالة الأزهر، ترجمة القرآن، أمين الفتوى..

Gerga through history and the efforts of its scientists in the service of the humanities Sheikh Mohammed Shaker..

Biography and career (1282-1358 Ah / 1866-1939 ad)

Hassan Ibrahim Yahya Mohammed-

Ph. D./ Faculty of Arabic language-Al - Azhar University, Assiut branch - specialization in linguistics-post / secretary general of the Higher Committee for advocacy affairs at the Islamic Research Complex.

E-mail: drhassan871@gmail.com

Abstract

This study aims to present the biography of Sheikh Mohammed Shaker Al-Gergawi as one of the scholars of Gergawi who had clear contributions to enrich the Islamic culture and serve the humanities, by standing on his scientific biography, his reform efforts, his struggle for the independence of the country, his defense of Islamic principles, his refutation of the suspicions raised by the British occupation about Islam, and his efforts Al-Azhar education, judicial reform, and its scientific publications, in which its purpose was to facilitate Science for Primary School students, take care of his children, rehabilitate them scientifically, and refine them by studying scientific literature with a sober curriculum, and provide this biography full of giving and renewal as a model for contemporary generations; in order to enhance awareness among our youth of the history of Al-Azhar scholars, and the role of The descriptive curriculum, and the necessary analysis of it to highlight the features of the Gergawi personality through the biography and career of Sheikh Mohammed Shaker.

Keywords: Sheikh Mohammed Shaker Al-Gergawi, Constitution 23, judicial reform, Al-Azhar agency, Translation of the Koran, Secretary of the fatwa .

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ المقدمة

الحمد لله ربّ العالمين، والصلاة والسلام على سيدنا رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن والاه، وبعد:

فإنّ كثيراً من البيئات بحكم موقعها الجغرافي، وسلامة فطرتها، وخصوبة أرضها، وعوامل أخرى تصبح بيئة حاضنة للعلماء، مؤثّرة في محيطها الاجتماعي، وهذه الخصائص تسترعي انتباه الباحثين، وتاريخنا العلمي يحفل بمثل هذه البيئات، فقد كانت العراق بيئة خصبة للعلوم الإنسانيّة، فكانت مهداً للثقافة العربيّة، وكذلك البيئة الأندلسيّة، التي مثّلت ذروة العطاء الحضاري للأُمَّة، في حواضرها المتعددة كـرغناطة، وإشبيلية، وقرطبة.

وفي مصرنا الحبيبة كان إقليم الصعيد بعاصمته القديمة «جرجا» بيئة علميّة خصبة، صدّرت للعالم الإسلامي قمماً فكريّة، وعلميّة، ودينيّة حملت مشاعل النور في مختلف ميادين الحياة، والمطالع لتاريخ «جرجا» كإقليم ممتد شمل جميع محافظات الصعيد بأسمائها الحاليّة يجد أنّ هذا الإقليم كان رافداً من الروافد المهمّة التي أمدت الأزهر المعمور بالكوادر العلميّة التي كان لها قصب السبق في إثراء الحضارة الإنسانيّة.

ولا يغيب عنا ونحن نتحدث عن إقليم «جرجا» بمفهومه القديم أنّ نذكر نماذج وقامات كانت- بفكرها وعلمها ودفاعها عن قضايا الأُمَّة - شموساً يزدان بها جيد الزمان، فنقرأ في سجلات التاريخ عن الشيخ هارون عبد الرزاق (١٢٤٩-١٣٣٦هـ/ ١٨٣٣-١٩١٨م)، وابنيه الشيخ أحمد هارون (١٢٨٩-١٣٤٨هـ / ١٨٧٣-١٩٣٠م)، والشيخ محمد هارون، وحفيده الشيخ عبد السلام هارون شيخ المحققين، والشيخ محمد إسماعيل البرديسي مفتي الديار المصريّة وعضو هيئة كبار العلماء (١٢٨١-١٣٣٩هـ/ ١٨٦٤-١٩٢١م)، والشيخ محمد مصطفى المراغي شيخ الأزهر (١٢٩٨-١٣٦٤هـ / ١٨٨١-١٩٤٥م)، و الشيخ محمود رضوان

الجزيري عضو هيئة كبار العلماء (١٣٠٠-١٣٨٦هـ / ١٨٨٣ - ١٩٦٦ م)، والشيخ عبد العزيز مصطفى المراغي عضو هيئة كبار العلماء (١٣١٨-١٣٧٠هـ / ١٩٠١ - ١٩٥٠ م)، والشيخ عبد الرحمن حسن عبد المنعم وكيل مشيخة الأزهر، وعضو هيئة كبار العلماء (١٣٠٠ - ١٣٨٦هـ / ١٨٨٣ - ١٩٦٦ م)، والشيخ محمد عبد الله يوسف الجهنّي عضو هيئة كبار العلماء (١٣٠٥-١٣٨٤هـ / ١٨٨٨-١٩٦٤ م)، وغيرهم ممن يضيق المقام بهم.

وقد أحسنت صنعاً كلية اللغة العربية بجرجا أن جعلت عنوان مؤتمرها الأول: «جرجا عبر التاريخ وجهود علمائها في خدمة العلوم الإنسانية»، وإيماناً مني بجدارة هذا العنوان، وما يحمله من عبق تاريخي له دلالاته التي من مضامينها إعادة قراءة التراث الفكري على أساس جغرافي؛ بغية الربط بين نهضة مأمولة تكون كلية اللغة العربية بجرجا عنوانها، وقائدة مسيرتها، وتاريخ مشرف كان إقليم جرجا مكوناً أصيلاً من مكوناته الفكرية والثقافية؛ لذلك كله رأيت أن أشارك في هذا المؤتمر ببحث عنوانه: « الشيخ محمد شاکر ..سيرة ومسيرة»، وتكمن أهمية هذا البحث في أنه يعكس صورة للعطاء العلمي والإداري في شخصية الشيخ محمد شاکر، وما يترتب على ذلك من إثراء الحياة، وترك أثر في صنع الحضارة، بالإضافة للتعرف على الحقبة الزمنية التي عاش فيها الشيخ محمد شاکر، وكيفية تعاطيه مع قضايا عصره، وما قدّمه للأمة من الحفاظ على تراثها وثوابتها، ومجابهة أعدائها، ومن خلال هذه المعاني نقدم قدوة للأجيال، ونكمل المسير على نهج الشيخ محمد شاکر حمه الله تعالى.

وتضمن البحث مقدّمة، وثلاثة مباحث، وخاتمة، على النحو التالي:

المقدمة: ذكرت فيها أهمية الموضوع، وسبب الكتابة فيه، والمنهج المتبع.

المبحث الأول: الشيخ محمد شاکر حياته وآثاره.

المبحث الثاني : جهوده الإصلاحية في مجال القضاء.

المبحث الثالث: جهوده الإصلاحية في الأزهر الشريف.

المبحث الرابع: جهوده العلميّة.

الخاتمة: تضمنت أهم النتائج والتوصيات.

واتبعت في إعداد هذا البحث المنهج الوصفي، وما يلزم عنه من تحليل للوقوف على ملامح من حياة الشيخ محمد شاكِر، وجهوده الإصلاحية. والله أسأل أن يجعل عملي هذا خالصاً لوجهه الكريم، وأن يرحم علماءنا وشيوخنا، وأن يجعل ما قدّموه لنا في موازين حسناتهم، اللهم آمين.

د/ حسن إبراهيم يحيى محمد

الأمين العام للجنة العليا لشئون الدعوة

بمجمع البحوث الإسلامية

المبحث الأول بعنوان: الشيخ محمد شاکر حياته وآثاره

(١٢٨٢ - ١٣٥٨ هـ / ١٨٦٦ - ١٩٣٩ م)

نسبه ومولده:

هو فضيلة الشيخ المصلح الفقيه اللغوي محمد شاکر بن أحمد بن عبد القادر الحنفي الجرجاوي، وكيل الجامع الأزهر، وشيخ علماء الإسكندرية، وأحد شيوخ القضاء بالمحاكم الشرعية في مصر والسودان، من آل أبي علياء من أشرف الصعيد، يرفع نسبه إلى الحسين بن علي رضي الله عنهما - ولد بمدينة جرجا الواقعة جنوب محافظة سوهاج، وكان ذلك في ١٥ من شوال ١٢٨٢ هـ الموافق ٢ مارس ١٨٦٦م في بيت من بيوتات العلم والفضل، فأخذ العلم بجرجا عن ساداتها، مثل الشيخ محمد عبد الله محمد السيوطي، والعلماء خليل بن رضوان المصري، والعلماء حجازي بن محمد بن عبد الله العناني الحنفي^(١).

طلبه العلم:

رحل الشيخ محمد شاکر إلى القاهرة، والتحق بالأزهر الشريف، فتلقى العلم فيه عن كبار الشيوخ في ذلك العهد من أمثال شيخه الأثير لديه محمد العباسي المهدي، والإمام محمد عبده، و كليهما كان مفتيًا للديار المصرية، والعلماء الشيخ محمد الملقب بأبي خطوة، والعلماء حسن الطويل المالكي، والعلماء هارون عبد الرازق المالكي، والعلماء محمد البحيري الشافعي، والعلماء محمد المغربي، والعلماء محمد أبي الفضل الجيزاوي، والعلماء أحمد الدرستاي الحنفي الشامي، وغيرهم، ثم أخذ الأوراد والأذكار من الإمام أحمد بن شرقاوي المالكي^(٢).

وقد اشتهر أيام التحصيل بتفوقه على زملائه في علوم المنطق والفلسفة، وسائر العلوم العقلية، وكان يُدرّسُ بعض هذه العلوم لزملائه الطلبة، وهو لم يزل

(١) المعجم الأصغر لتراجم ومؤلفات علماء الأزهر ٢٧٧/٣، ونثر الجواهر والدرر ١٢١٨/٢.

(٢) المعجم الأصغر لتراجم ومؤلفات علماء الأزهر ٢٧٧/٣، ونثر الجواهر والدرر ١٢١٨/٢.

تلميذاً معهم، وزميلًا لهم، وبدأت عليه علامات النبوغ وأمارات الذكاء، ولباقة القول وفصاحة اللسان، وحسن البلاغة والبيان، وقد أهله كل هذه الصفات لإنهاء تعليمه الأزهرى بجدارة، بل إنَّ شيخه العباسي قد اختاره ليكون كاتبًا بدار الإفتاء، وكان على حداثة سنه ينوب عن المفتي في مناقشة أحكام المحاكم الشرعية، ويلاحظ على قضائها ملاحظات دقيقة، دالة على سعة الاطلاع، وقوة الحجة^(١).

تدرجه في الوظائف

وعُيِّن أميناً للفتوى في ١٥ رجب ١٣٠٧ هـ / ٦ مارس ١٨٩٠ م وعمره وقتئذ ستة وعشرون عاماً، ثم وُلِّي منصب نائب محكمة مديرية القليوبية، وصدر الأمر العالي بذلك في ٧ شعبان ١٣١١ هـ / ١٣ فبراير ١٨٩٤ م^(٢)، وظلَّ في هذا المنصب أكثر من ست سنوات، ولما فُتِحَت البلاد السودانية، وأرادت الحكومة المصرية والسودانية تنظيم القضاء الشرعي في السودان، واختيار قاضٍ مصري كفء، أسند إليه شيخه الإمام محمد عبده مهمة إصلاح القضاء في السودان، وأمره بالتقدم لامتحان شهادة العالمية، فتقدم وحصل على الشهادة العالمية سنة ١٨٩٩ م بتفوق كبير أثار إعجاب أعضاء اللجنة، وصدر الأمر العالي بتعيين الشيخ محمد شاكراً قاضي القضاة في السودان، وهو أول مصري أسندت إليه هذه الوظيفة^(٣)، وكان ذلك في ١٠ من ذي القعدة ١٣١٧ هـ / ١١ من مارس ١٩٠٠ م.

ثم عُيِّن رحمه الله - شيخاً لعلماء الإسكندرية في ١٥ من المحرم ١٣٢٢ هـ / ٢ من أبريل سنة ١٩٠٤ م، وفي رمضان سنة ١٣٢٤ هـ تمَّ ندبه للقيام بأعباء مشيخة الجامع الأزهر^(٤)، نيابة عن المرحوم الشيخ عبد الرحمن الشربيني، بالإضافة إلى عمله في مشيخة الإسكندرية، واستمر في ذلك إلى ذي الحجة من

(١) نثر الجواهر والدرر ٢ / ١٢١٨.

(٢) الوقائع المصرية، العدد (٢٢) السنة (٦٣) ٢١ فبراير ١٨٩٤ م.

(٣) نثر الجواهر والدرر ٢ / ١٢١٨.

(٤) تعطير النواحي والأرجا بذكر من اشتهر من علماء وأعيان مدينة الصعيد جرجا ١٥٦/٢.

العام نفسه، ثم تقلّد منصب وكيل مشيخة الأزهر، في ٩ من ربيع الثاني سنة ١٣٢٧هـ / ٢٩ من أبريل ١٩٠٩م^(١).

عضويته بهيئة كبار العلماء:

كانت ثمرة تلك الرحلة العلميّة والإداريّة موجبة لنيله عضويّة هيئة كبار العلماء منذ إنشائها عام ١٣٢٩هـ / ١٩١١م بموجب القانون رقم (١٠) لسنة ١٩١١م، وصدرت الإرادة السنية بتاريخ ١٥ من ذي القعدة ١٣٢٩هـ / ٦ من نوفمبر ١٩١١م^(٢)، وفي ١٩١٣م، وعيّن عضواً في الجمعية التشريعيّة ممثلاً للهيئة الإسلاميّة^(٣).

دوره الاجتماعي والوطني:

لم يكن من عادة علماء الأزهر الأجلاء أن يعيشوا في عزلة عن المجتمع، مكتفين بمطالعة بطون أمّات الكتب مع حسن فهم، وجميل وعي، وإنّما كان لهم دورهم البارز في جنبات المجتمع، سواء على المستوى الاجتماعي أو السياسي أو العلمي والثقافي، وكان إدراكهم لدورهم المؤثر يحملهم على الصدع بالحق، والجرأة فيه، وألّا يخافوا في الله لومة لائم، وكان الشيخ محمد شاکر رحمہ اللہ - واحداً من هؤلاء الذين أدّوا ما عليهم تجاه دينهم وأمتهم، وذكرت له مواقف سطرها التاريخ بمداد من نور، تدل على صلابة في الحق، ورسوخ قدم في العلم، وشجاعة أدبيّة منقطعة النظير، حتى قال عنه صاحب «أعلام من الشرق والغرب»: «كان في الشيخ صلابة في الحق، كأنّما يضرب بعود الله الذي لا ينكسر، وينطق باسم الله الذي لا ينخل، ولقد أخرجته تلك الصلابة من مآزق كان الوقوع فيها منتظراً وحدثاً مقدراً»^(٤).

(١) أسانيد المصريين ص ٣١٥.

(٢) جريدة الوقائع المصريّة العدد ١٢٦، القاهرة، بتاريخ ١٥ ذي القعدة ١٣٢٩هـ / ٦ نوفمبر ١٩١١م.

(٣) نثر الجواهر والدرر ٢ / ١٢١٩.

(٤) أعلام من الشرق والغرب ص ١١٤ - ١١٥.

ويأتى على رأس هذه المواقف التي تذكر فتشكر:

١- موقفه من خطيب المسجد الذي تملق الملك بالتعريض بمقام النبوة:

ذكر الشيخ أحمد محمد شاكِر في كتابه «كلمة الحق» هذا الموقف فقال: «كان طه حسين طالباً بالجامعة المصرية القديمة... وكان قد تقرر إرساله في بعثة إلى فرنسا، فأراد السلطان حسين كامل أن يكرّمه فاستقبله استقبالاً كريماً، وكان الشيخ محمد مهدي (خطيب مسجد عزبان بشارع عبد العزيز بالعتبة) خطيباً فصيحاً بليغاً متكلماً مقتدرًا، وندبت وزارة الأوقاف ذلك الخطيب؛ ليصلي الجمعة بمسجد المدبولي القريب من قصر عابدين، بحضور السلطان حسين ولفيف من العلماء والوزراء والكبراء، وأراد الخطيب أن يمدح السلطان، وأن ينوه بما أكرم به طه حسين، فزل زلة لم تقم له قائمة بعدها، إذ قال في خطبة الجمعة: «جاءه الأعمى فما عبس في وجهه وما تولى» !!

وكان من شهود هذه الصلاة الشيخ محمد شاكِر وكيل الأزهر سابقاً، فقام بعد الصلاة يُعَلِّم الناس في المسجد أنّ صلاتهم باطلة، وأمرهم أن يعيدوا صلاة الظهر، فأعادوها؛ ذلك بأنّ الخطيب كفر بما أساء به إلى رسول الله ﷺ تعريضاً لا تصريحاً؛ لأنّ الله - سبحانه وتعالى - عتب على رسول الله ﷺ حين جاءه ابن أم مكتوم الأعمى، وهو يحدث بعض صناديد قريش يدعوهم إلى الإسلام، فأعرض عن الأعمى قليلاً حتى يفرغ من حديثه، فأنزل الله عتاب رسوله في هذه السورة الكريمة، ثم جاء الخطيب يريد أن يتملق السلطان، فمدحه بما يوهم السامع أنه يريد إظهار منقبة للسلطان، بالقياس إلى ما عاتب الله عليه رسوله، ثم ذهب الشيخ فوراً إلى قصر عابدين، وقابل محمود شكري باشا رئيس الديوان، وطلب منه أن يبلغ السلطان حكم الشرع في هذا بوجوب إعادة الصلاة التي بطلت بكفر الخطيب»^(١).

(١) كلمة الحق ص ١٤٩ - ١٥٣.

وهذا الموقف كفيل بأن يعطينا ملمحاً مهماً من ملامح شخصية الشيخ محمد شاكر، هذا الملمح يتجلى في الغيرة على مقام الجناح النبوي، ثم هو موقف فيه تحمل كامل لأمانة العلم المودع في الصدور، وبيان الرأي الشرعي في مسألة تتعلق بالعقيدة كهذه المسألة التي وقع فيها خطيب المجمع، بالإضافة إلى ما يمكن أن يترتب على هذا الموقف من تبعات لم يرق لها الشيخ محمد شاكر وزناً في سبيل الانتصار للجناح النبوي الشريف؛ فلم يعبأ الشيخ محمد شاكر بوجود الملك، ولم يهتم بأن مثل هذا الحكم ربما يسيء لجلالة الملك، أو يساء فهمه من قبل الحاشية، وكل هذه الاعتبارات تُعدُّ دروساً يقتدي بها العلماء في مثل هذه المواقف.

٢- موقفه في الدفاع عن الإسلام وردّه على اللورد كرومر:

لم يكن الموقف السابق هو الموقف الوحيد الذي جأر فيه الشيخ محمد شاكر بقوله الحق، ولكن في كل موقف يُنال فيه من الإسلام وثوابته كان الشيخ محمد شاكر يجأر بالحق، كأنه أسد في عرينه، ففي يوم السبت ٢٢ من رجب سنة ١٣٢٥هـ الموافق ٣١ أغسطس سنة ١٩٠٧م، أقيم احتفال بالطلاب في مشيخة علماء الإسكندرية، وألقى الشيخ محمد شاكر خطبة ردّها فيها على اللورد كرومر كلمات تعرض فيها للإسلام، وكان من شهود الحفل: حسين فخري باشا القائم برئاسة مجلس الوزراء، ووزير الأشغال العمومية، ووزير المالية، وحاكم (محافظ) مديرية الإسكندرية، ورئيس الديوان العربي الخديوي، ووكيل الأوقاف، فقام بالواجب في الذبّ عن الإسلام خير قيام، وكان مما قاله في الخطبة الشهيرة: «ويقولون إنّ هذا الدين يجيز الرق، ويتضمن سنناً وشرائع في علاقات النساء بالرجال تناقض آراء أهالي هذا العصر! نعم إنّ الدين الإسلامي أباح الاسترقاق، كما أباحت كلّ الشرائع السماوية من قبل، ولكنه سوّى بين الأرقاء وبين الأبناء والأمّهات في الوصية بالإحسان والرفق والحنان، أليس يقول الله تعالى في كتابه العزيز: ﴿وَأَعْبُدُوا اللَّهَ وَلَا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا وَبِذِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسْكِينِ وَالْجَارِ ذِي الْقُرْبَىٰ وَالْجَارِ الْأَجْنَبِ وَالصَّاحِبِ بِالْجَنُبِ وَابْنِ السَّبِيلِ وَمَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ إِنَّ اللَّهَ لَا

يُحِبُّ مَنْ كَانَ مُحْتَكَاً فَحُورًا ﴿[النساء: ٣٦]﴾، أباح الدين الإسلامي استرقاق الأفراد، ولكنه لم يبح استرقاق الشعوب، ولا مصادرة الأمم في مقومات حياتها القومية والاجتماعية، أمّا علاقات النساء بالرجال، فليس وراء الشريعة الإسلامية غاية في عدل ولا مرحمة، ولا في محافظة على الأعراض المصونة، يتطلع إليها أصحاب النفوس الأبية»^(١).

٣- دوره في إعداد دستور ١٩٢٣ م.

عقب إعلان تصريح ٢٨ من فبراير ١٩٢٢م بانتهاء الحماية البريطانية على مصر أخذت البلاد في ترتيب حياتها الجديدة، وكان من الضروري العمل دون إبطاء على وضع دستور جديد للبلاد^(٢)، وفي ٣ من أبريل ١٩٢٢م قررت رئاسة مجلس الوزراء تشكيل لجنة لوضع مشروع الدستور تألفت من ثلاثين عضواً، كان من بينهم الشيخ محمد بخيت المطيعي، عضو هيئة كبار العلماء ومفتي الديار المصرية^(٣)، وبدأت اللجنة عملها، وإبان ذلك وصلت إلى الديوان الملكي والملك فؤاد التماسات من علماء الأزهر بمراعاة تعاليم الدين الإسلامي عند وضع الدستور^(٤)، وكانت قد سبقتها مكاتبات من بعض الأقباط يطلبون فيها تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية على الأقباط، وأن ينص عليها في الدستور، ومن ذلك المذكرة التي قدمها إبراهيم الحوزي المحامي القبطي، ودعمها بمقالات نشرتها جريدة المقطم، وجاء فيها: «على أنه مما يتضح لكل من درس الشريعة الإسلامية وقوانين الأمم الغربية أنّ الأحوال الشخصية الإسلامية تضمنت أسمى المبادئ الاجتماعية

(١) من أعلام العصر ص ١٤، ١٥.

(٢) تطور الحركة الوطنية في مصر ١٩١٨ - ١٩٣٦م، ١/ ٣٧٢.

(٣) تاريخ وأعمال الوزارات بمناسبة العيد المئوي لمجلس الوزراء ١٨٧٨ - ١٩٧٨م، ٤/ ١٦٦٠.

(٤) دار الوثائق القومية، وثائق عابدين، كود (١٢٢٧٩ - ٠٠٦٩)، العلماء والدستور التماس

حضرات العلماء لرعاية الدين في النظام الدستوري الحديث، مكتبة إلى رئيس الديوان

الملكي، ومكتبة إلى الملك فؤاد، بتاريخ ٦ من سبتمبر ١٩٢٢م.

... ونقدم إلى لجنة الدستور طالبين قبول التقاضي بأحكام الأحوال الشخصية الإسلامية؛ خوفاً من قواعد أحوالنا الشخصية التي يئن - من تضارب أحكامها، وسوء تطبيقها - مسيحيو الشرق أجمع»^(١).

وقد عقدت لجنة الدستور اجتماعاتها حتى انتهت من مشروع الدستور في ٢٦ من أكتوبر ١٩٢٢م، وكان من بين مناقشاتها قضايا مهمة كان للأزهر وشيخه وعلمائه موقف مهم وحاسم منها، وقام علماء الأزهر بدور كبير في التصدي لأعداء الاتجاهات الإسلامية، وقد تركزت هذه القضايا في عدة مسائل، هي:

مسألة النص على أن الإسلام دين الدولة، ومسألة حرية الاعتقاد، ومسألة عدم الاعتراف بالدين؛ لوجود تعارض بين الواجبات الدينية والوطنية، وأن المادة بهذه الصيغة تقرر أنه عند التعارض تقدم الواجبات الوطنية على أحكام الدين، وقد لاقت تلك المادة تمسكاً ودفاعاً من بعض الصحف والتيارات العلمانية وأتباع الأفكار الهدامة التي تربت في حجر الاحتلال البريطاني، إلا أنها قبلت باستنكار ورفض شديدين من علماء الأزهر، وعلى رأسهم الشيخ محمد شاكراً أحد أعلام الهيئة، والشيخ محمد أبو الفضل الجيزاوي شيخ الجامع الأزهر ورئيس الهيئة، وقد أثرت جهود علماء الأزهر في التصدي لهذه الدعوات الهدامة؛ فقررت لجنة الدستور بعد مناقشات استمرت لعدة جلسات حذف المادة^(٢)، وصدر الدستور في ١٩ أبريل ١٩٢٣ متضمناً النص على: أن الإسلام دين البلاد الرسمي، والتأكيد على هويّة مصر الإسلامية^(٣).

(١) المصدر السابق، كود (١٢٢٧٦ - ١٠٠٦٩)، التماس من إبراهيم الحوزي المحامي بخصوص الدستور المصري، ووضع غير المسلمين منه، المقطع ٢١ من مايو ١٩٢٢م.

(٢) مجلس الشيوخ، الدستور تعليقات على مواد الأعمال التحضيرية والمناقشات البرلمانية، مطبعة مصر، ١٩٤٠م، ٤٣/١.

(٣) دور الأزهر في الحركة الدستورية في مصر "دراسة تاريخية"، بحث منشور بمجلة كلية اللغة العربية بأسبوط، العدد الثلاثون، صادر بتاريخ أكتوبر ٢٠١١م، ص ١٣٤٠، ١٣٤٣.

هذه الجهود الوطنيّة يجب أن تخرج للنور، وأن تدرس لأبنائنا التلاميذ في المدارس والمعاهد؛ حتى يخرجوا للعالم وهم يحملون رسالة آبائهم وأجدادهم، ويحافظون على هويّة أوطانهم، ومقدساتها؛ إذ إنّنا اليوم نعيش أزمة حقيقيّة، يحاول الأعداء تغريبنا عن وطنيتنا، وثقافتنا، وهويتنا، وديننا، ومثل هذه المواقف التي سجلها الشيخ محمد شاكِر تُعدُّ حائط صد منيعاً ضد هذه المحاولات؛ لذلك يجب تسليط الضوء عليها.

وفاته:

بعد ثلاثة وسبعين عاماً قضاها الشيخ محمد شاكِر تعلّماً وتعليماً، وإصلاحاً، وكفاحاً في ميادين القضاء والفتوى، أصيب بمرض الفالج سنة ١٩٣١م، ولَبَّى نداء ربّه في الساعة الثامنة من صباح يوم الخميس الحادي عشر من جمادى الأولى ١٣٥٨ هـ، الموافق التاسع والعشرين من يونيو سنة ١٩٣٩م^(١)، رحمه الله رحمة واسعة، وأنزله منازل الأبرار.

(١) نشر الجواهر والدرر ٣ / ١٢١٩.

المبحث الثاني: جهوده الإصلاحية في مجال القضاء

من الآثار الإصلاحية التي قام عليها الشيخ محمد شاکر محاولاته إصلاح المحاكم الشرعية، والإصلاح من وجهة نظره لم يكن معتمداً على إصلاح المباني فقط، بل إنّه كان ينظر إلى الجوهر قبل المظهر، ومن ثمَّ يُعَدُّ الشيخ محمد شاکر - رحمه الله - من أوائل مَنْ فكروا في إصلاح المحاكم الشرعية، ومن الوقائع الدالة على ذلك: أنه لما كان أميناً للفتوى^(١) جاءت امرأة شابة حُكِمَ على زوجها بالسجن مدة طويلة، وهي تخشى الفتنة، وتريد عرض أمرها على المفتي؛ ليرى لها رأياً من زوجها، حتى تتزوج رجلاً آخر، وتعصم نفسها، فصرفها الشيخ معترفاً آسفاً متألماً؛ إذ كانت الأحكام مقيدة بمذهب الإمام أبي حنيفة، وقضاة هذه المحاكم في ذلك الوقت كانوا يأبون التفكير في مخالفة مذهبه، بل يكادون يرون في الخروج على المذهب أكبر المنكرات، وليس في مذهب أبي حنيفة ما يجيز للقاضي أن يطلق على الزوج المعسر أو المحبوس^(٢)، ثم عرض الشيخ محمد شاکر أمرها على شيخه المفتي^(٣)، واقترح عليه اقتباس بعض الأحكام من مذهب الإمام مالك في مثل هذه المشاكل المعضلة، فأبى الشيخ كلَّ الإباء، وثار بينهما جدال لم يقطع حبل المودة بين التلميذ وأستاذه^(٤).

(١) عيّن أميناً للفتوى في ١٥ رجب ١٣٠٧هـ / ٦ مارس ١٨٩٠م وعمره وقتئذ ستة وعشرون عاماً. [ينظر: نثر الجواهر والدرر ٢ / ١٢١٨].

(٢) مذهب السادة الأحناف: أنه لا يجوز تطليق المرأة من زوجها حال إيساره، قال الشيخ عبد العزيز الموصلي في الاختيار لتعليل المختار : (وَمَنْ أَعْسَرَ بِالنَّفَقَةِ لَمْ يُفَرِّقْ بَيْنَهُمَا وَتَوُمَّرُ بِالِاسْتِدَانَةِ) لِتَحِيلٍ عَلَيْهِ لِأَنَّ فِي التَّفْرِيقِ إِبْطَالَ حَقِّهِ، وَفِي الِاسْتِدَانَةِ تَأْخِيرَ حَقِّهَا، وَالْإِبْطَالُ أَضَرُّ؛ فَكَانَ دَفْعُهُ أَوْلَى [ينظر: الاختيار لتعليل المختار، لعبد الله بن محمود بن مودود الموصلي البلدحي، مجد الدين أبو الفضل الحنفي (المتوفى: ٦٨٣هـ) بتعليق: الشيخ محمود أبو دقيقة (من علماء الحنفية ومدرس بكلية أصول الدين سابقاً) الناشر: مطبعة الحلبي - القاهرة، ٦/٤].

(٣) كان المفتي في ذلك الوقت الشيخ حسونة النواوي، وقد جمع بين منصب الإفتاء والمشيخة، ينظر: [جمهرة أعلام المفتين أعلام دار الإفتاء المصرية ١/ ٣٢٦].

(٤) ينظر: من أعلام العصر الشيخ محمد شاکر، تأليف أسامة أحمد شاکر، طبعة أولى ١٤٢٢هـ / ٢٠٠١م، ص ١٠.

وظلَّ الشيخ محمد شاكر مقتنعًا برأيه، واثقًا بصحته وفائدته للناس، حتى كانت سنة ١٨٩٩م وقد مكث الشيخ في المحاكم الشرعيَّة نحو خمس سنوات، واطلع على كثير من عيوبها، وما يرهق الناس من أحكامها، سواء في التقيد بمذهب واحد، أو في سوء اختيار عمالها، أو في إجراءاتها المعقَّدة المطولة، أو في نظمها وأمكنتها، ومن ثمَّ وضع تقريرًا نفيسًا قدَّمه لأستاذه الشيخ محمد عبده مفتي الديار المصريَّة، نقد فيه هذه المحاكم، وقضاتها وعمالها، وكلُّ أحوالها، وأبان أوجه النقص والخطأ في اللائحة التي كان معمولًا بها في ذلك الوقت.

واقترح طرق الإصلاح تفصيلًا، ومنها اقتباس بعض الأحكام من مذهب الإمام مالك في التطبيق للإعسار، وللضرر، وللغيبة الطويلة، وكان ذلك التقرير فاتحة العمل الصحيح بإصلاح المحاكم الشرعيَّة، وفي تلك السنة طاف الأستاذ الإمام محمد عبده على كثير من محاكم الوجه البحري، واطلع على سير الأعمال فيها؛ ليصف لها الدواء والعلاج بحكمته، ثم وضع هو أيضًا تقريره المشهور في إصلاح المحاكم في نوفمبر ١٨٩٩م^(١)، فاتفق رأي الأستاذ الإمام ورأي تلميذه.

ولمَّا كانت الظروف في مصر غير مواتية لتنفيذ تلك الإصلاحات فقد حاول الإمام محمد عبده أن يَمَكِّن للشيخ محمد شاكر في بعض البلدان، حتى ينفذ آراءه في الإصلاح؛ ولذلك زكَّاه لمنصب قاضي قضاة السودان، وتم التعيين في ٩ من ذي القعدة ١٣١٧هـ / ١١ من مارس ١٩٠٠م، وكانت السودان بعد الثورة المهدية (١٨٨١-١٨٩٩) قد هدمت النظم والقوانين، فكان ذلك أيسر للشيخ محمد شاكر في وضع النظم للمحاكم هناك على النحو الذي يريد، وتنفيذ آرائه كلّها أو أكثرها في الإصلاح والتجديد، على مثال لم يسبق إليه، واقتبس في التشريع من المذاهب الإسلاميَّة ما كانت الحاجة إليه ماسة، مما تنصره أدلة الشريعة وفقهها الصحيح^(٢).

(١) هو التقرير الذي طبع بمطبعة المنار في شهر شوال ١٣١٧هـ / فبراير ١٩٠٠م.

(٢) يُنظر: من أعلام العصر ص ١٠ - ١١، ونثر الجواهر والدرر ٢ / ١٢١٩.

وجدير بنا أن نوكد في هذه الجزئية أن الشيخ محد شاکر لم يعيش حياته في دواوين الهيئات التي عمل بها على أساس أنه موظف، يحضر صباحاً وينصرف مساءً؛ لأن مثل هذه الشخصيات لا تضيف جديداً لمواقعها الوظيفية، ولا تترك أثراً يذكر بعد رحيلها، فالشيخ محد شاکر لمن تتبع سيرته لم يترك بفضل الله موقعاً من المواقع التي شغلها إلا وكانت له فيه بصمة، شاهدة على تفرد، وحيويته، وعطاءه، وسعة علمه، فقدّم حلولاً للأمة لكثير من مشاكلها، وحرّك الدوائر العلمية، وصدع برأيه في قضايا كان الناس يعدونها من المسلمات، فاقْتَبَسَ بعض الأحكام من مذهب الإمام مالك للتيسير على الناس أمر لم يكن متصوراً عند القضاة في ذلك الوقت، ورأي الإمام أبي حنيفة أصاب حياة المرأة بالشلل حالة حبس الزوج أو إيساره، فما المانع أن يؤخذ بمذهب الإمام مالك تيسيراً على الناس، وهذا يجعلنا نوكد أن مسألة التجديد مسألة ذاتية في الأزهر، يدل على ذلك صنيع الشيخ في إصراره على الأخذ بمذهب مالك، وأن التجديد الذي ينادي به المأجورون، وأصحاب الأجندات، وأنصاف المتعلمين اليوم ليس تجديداً، إذا ما قورن بالدراسة الرصينة التي اعتمدت على الملاحظة الاجتماعية، والممارسة العملية، والاطلاع الواسع على رصيدنا الفقهي، فليتنا نعيد قراءة هذه الشخصيات، والوقوف على ملامح التجديد في حياتها، بدلاً من الهراء الذي نسمعه كل ليلة تحت شعار التجديد!!

المبحث الثالث: جهوده في إصلاح الأزهر

الأزهر الشريف قبلة علماء المسلمين من عرب ومن عجم، والمتتبع لتاريخه منذ نشأته وحتى يومنا هذا يجد أن إصلاحه، وتطوير مناهجه، ودراسة آليات مساهمته لروح العصر ومستجدات الأحداث لم تتوقف يوماً من الأيام، وكان لشيخه وعلمائه دورٌ بارزٌ في الحياة الاجتماعية والسياسية والوطنية والفكرية والأدبية، وهذا الدور نتيجة حتمية لحركات الإصلاح الداخلية التي تمت بأيدي أبنائه وشيوخه، وكان من رواد حركات إصلاح الأزهر في القرن الماص الشيخ محمد شاكِر - رحمه الله - وفي هذا المبحث نقف على ثلاثة ملامح من ملامح إصلاح الأزهر، تعرب عن شخصية الشيخ محمد شاكِر، ودوره الإصلاحية، وهما على النحو التالي:

١- دوره في النهوض بالتعليم الأزهرية وطلابه:

عاد الشيخ محمد شاكِر من السودان إلى القاهرة في أوائل صيف عام ١٣٢٢هـ / ١٩٠٤م في عطلة سنوية، وكأنما كانت تُعده الأقدار لمنصب جديد، يظهر فيه فضل الإنشاء والتجديد، فقد رُئيَ قبل ذلك بعام أن تُلحق الإسكندرية بالجامع الأزهر في التدريس والامتحان، وكان الجامع (الأنور) الإسكندرية موقوفاً للتدريس من قبل الشيخ إبراهيم باشا، الجد الأعلى للشيخين أحمد باشا ومحمود باشا؛ ورفض أولاد الواقف أخيراً أن يتبعوا مجلس إدارة الأزهر في إدارته ونظامه، وقرر مجلس الأزهر تعيين شيخ لعلماء الإسكندرية غير الشيخ محمود باشا، ووقع الاختيار على الشيخ محمد شاكِر بترشيح من الإمام محمد عبده، وصدر الأمر العالي بذلك في ٢٦ أبريل سنة ١٩٠٤م^(١).

(١) هيئة كبار العلماء في سير أعلامها القدامى، إعداد لجنة علمية بأمانة هيئة كبار العلماء، الطبعة الأولى ٢٠٢١م، ١/١٩٥.

وإذا كانت قد ظهرت في القضاء الشرعي بالسودان مزيته الفقهية، ودوره الإصلاحي، فقد ظهرت في معهد الإسكندرية فضيلته التعليمية، يطالعنا إياها الشيخ محمود أحمد الغمراوي شيخ معهدي دسوق والزقازيق سابقاً بقوله: «ثم أنشأ المغفور له الخديو عباس الثاني معهد الإسكندرية، واختار شيخاً له القاضي العادل، والمربي الكبير المغفور له الشيخ محمد شاكر، فنهض بالمعهد نهوضاً فائقاً، وجعل تعلم هذه العلوم - يعني علوم الثقافة الحديثة - إجبارياً؛ فازدهر معهد الإسكندرية بهذه العلوم إلى جانب علوم الدين واللغة أيما ازدهار»^(١).

واستن الشيخ شاكر في معهد الإسكندرية الديني سنة التقرير السنوي عن أعمال المشيخة كل عام^(٢)، يرفعه إلى ولي الأمر أولاً، وإلى من يهمهم أمر التعليم الديني ثانياً، وقد كان يُعدُّ هذه التقارير بنفسه ويكتبها بقلمه، ففيها روحه وأسلوبه، وفيها دقته وترتيبه، وفيها المقدِّمة وجداول الإحصاء المنظمة تارة بحسب المذاهب، وتارة بحسب أقاليم الطلاب، وفيها جداول الامتحان، وعدد المتقدمين له، والناجحين فيه، وفيها فوق ذلك خطبة التي اعتاد أن يلقيها كل عام في حفل توزيع المكافآت على الناجحين، وفيها خطة للدراسة تدل على فهم سليم لسياسة التعليم^(٣).

وكانت صلات الشيخ مع كرام الرجال المفكرين تعطفهم على الطلاب بهدايا الكتب، فقد أهدى محمد طلعت حرب بك مائة نسخة من كتاب (تاريخ دول العرب والإسلام)^(٤)، كما أهدى محمود بك أبو النصر المحامي تسعين نسخة من كتاب

(١) مجلة الرسالة عدد ٦٢٢ ص ٥٤٤.

(٢) ينظر أعمال مجلس إدارة الأزهر من ابتداء تأسيسه سنة ١٣١٢هـ / ١٣٢٢هـ، للشيخ عبد الكريم سلمان، طبع/ بمطبعة مصر ١٣٢٢هـ / ١٩٠٥م، ص ٩٤.

(٣) يُنظر: من أعلام الشرق والغرب ص ١٢١، ولمزيد من التفصيل يراجع: تاريخ الأستاذ الإمام الشيخ محمد عبده، لمحمد رشيد رضا ١ / ٤٧٢.

(٤) طبعته مطبعة جريدة ترك بالقاهرة، بشارع قوله سنة ١٣٢٣هـ / ١٩٠٥م، وقُدِّم له الأستاذ حفني ناصف بك.

(إرشاد القاصد لابن ساعد الأنصاري)^(١).

ولقد كان لطبيعة النظام والتنظيم في عقلية الشيخ شاكرا أثرها في النهوض بمشيخة علماء الإسكندرية في وقت قصير، فألف طلابها النظام وتعوده، وتعود علماء المشيخة ضبط المواعيد، والمواظبة على إلقاء الدروس، وتنظيم ساعات العمل، والتقييد بمنهج مرسوم وبرنامج محتوم، واختار الشيخ أربعة من علماء الجامع الأزهر؛ ليكونوا عوناً له في الإسكندرية، وهم: الشيخ عبد الله دراز، والشيخ عبد المجيد الشاذلي، والشيخ عبد الهادي مخلوف، والشيخ إبراهيم الجبالي^(٢)، وظلَّ الشيخ في المشيخة، كما كان في القضاء، محتفظاً بكرامته معتدّاً بشخصيته واثقاً بنفسه، وكان يشيع تلك خلال في طلابه وفي العلماء، ومما سطره له التاريخ في هذا الصدد أن أحد مدرسي المعهد دُعي من أحد أقسام المدينة ليؤدي شهادة، ولم يصل الاستدعاء إلى المدرس عن طريق المشيخة، ولكن وصل عن طريق مأمور قسم الشرطة، فغضب الشيخ وصمَّم ألا يذهب المدرس حتى يُصحَّح الوضع^(٣).

ولم يقتصر دوره في إصلاح مشيخة علماء الإسكندرية على مجرد وضع السياسة التعليمية، وإضافة مقررات دراسية، وكتابة التقارير العلمية.. وغير ذلك من النظم التي استحدثها، بل إنه نظر إلى أماكن الدراسة وما يعتريها من قصور، فسعى الشيخ محمد شاكرا إلى إنشاء معهد لدراسة العلوم الدينية يشتمل على جميع أماكن الدراسة على النظم الحديثة، بدلاً من تشتت أماكن الدراسة في المساجد المتفرقة مما يمثل مشقة على المدرسين والطلاب والمراقبين، لا سيما بعد تزايد الإقبال على التعليم بالمشيخة في عام ١٣٢٣هـ / ١٩٠٥م، وقد أخذ يتحين الفرصة

(١) إرشاد القاصد إلى أسنى المقاصد في أنواع العلوم، تأليف الحكيم المتطبيب ابن الأكفاني محمد بن إبراهيم بن ساعد الأنصاري ٧٤٩هـ / ١٣٤٨م، تحقيق عبد المنعم محمد عمر، أحمد حلمي عبد الرحمن، ط/ دار الفكر.

(٢) من أعلام الشرق والغرب ص ١٢١.

(٣) السابق ص ١٢٣.

لتحقيق تلك الغاية حتى وجد ضالته في قطعة أرض كانت تابعة للمجلس البلدي لمدينة الإسكندرية؛ فالتمس من الحكومة التنازل عن تلك الأرض لمشيدة علماء الإسكندرية؛ لإنشاء معهد ديني عليها يجمع شتات الدروس ومساكن الطلاب، وتم عرض الأمر على الخديو فأبدى استحسانه وموافقته؛ فأصدر مجلس النظار والوزراء في صفر ١٣٢٤هـ / أبريل ١٩٠٦م موافقته على التنازل عن تلك الأرض للمشيدة^(١).

ومن نافلة القول أن نؤكد أن ما قام به الشيخ محمد شاكر يُعدُّ بمثابة سياسة تعليمية للنهوض بالرسالة الأزهرية، كما أن هذا الصنيع سيسري في آفاق الأزهر الشريف؛ ليكون نظاماً عاماً تتبعه جميع المشيخات التي تتبع الجامع الأزهر في نظم تعليمه وامتحاناته، فضلاً عن ذلك أن هذا النظام أثمر في تخريج كوادر أزهرية ازدان بها جيد الزمان، فإذا عرفنا أن هذا النظام الذي وضعه الشيخ محمد شاكر كان من ثمرته الشيخ الدكتور محمد عبد الله دراز، (١٣١٢-١٣٧٨هـ / ١٨٩٤-١٩٥٨م) مبعوث الأزهر للسربون الذي نال الشهادة الأولية من مشيدة الإسكندرية قبل التحاقه بمهد طنطا، ثم بالقسم العالي بالجامع الأزهر^(٢) وانتهى به المطاف عضواً بهيئة كبار العلماء، والشيخ محمود شلتوت (١٣١٠-١٣٨٣هـ / ١٨٩٢-١٩٦٣م) أحد طلاب معهد الإسكندرية منذ التحاقه به عام ١٩٠٦م^(٣) وانتهى به المطاف شيخاً للأزهر الشريف، وقد كان لهذين العالمين أثرٌ كبير في الحياة الأزهرية بكل مفرداتها، وهما من أمارات نجاح السياسة التعليمية التي رسَّخها الشيخ محمد شاكر في مشيدة علماء الإسكندرية، فهو بحق صاحب همّة أحييت أمة.

(١) الأهرام، بتاريخ ٩ أبريل ١٩٠٦م ص ٢٨.

(٢) هيئة كبار العلماء في سير أعلامها القدامى ٢/ ٢٨٧.

(٣) الأزهر في ألف عام ٢/ ٢٨٣، وهيئة كبار العلماء في سير أعلامها القدامى ٢/ ١٨٧.

٢- دوره في تأسيس معهد أسيوط

كانت مدينة أسيوط من المدن التي رغب الشيخ حسونة النواوي في عام ١٣١٣ هـ / ١٨٩٥ م في تعميم التعليم الأزهرى بها، ثم تجددت المطالب بذلك في عام ١٣٢٦ هـ / ١٩٠٨ م^(١)، وفي فترة الإعداد للقانون الذي صدر في عام ١٣١٩ هـ / ١٩١١ م^(٢)، وكانت هذه المطالب من الأهالي والأعيان والنواب بالوجه القبلي بإنشاء معهد ديني أزهرى بالوجه القبلي في أواخر العام المذكور، وقد لاقت هذه المطالب استجابة من الخديو، فأصدر الخديو عباس حلمي الثاني في ١٩ من ذي القعدة ١٣٢٨ هـ / ٢١ من نوفمبر ١٩١٠ م أمره بتكليف الشيخ محمد شاكِر وكيل الجامع الأزهر بالتوجه إلى أقاليم الوجه القبلي؛ للنظر في حالة التعليم الديني، والجهات التي يحسن إنشاء معاهد دينية أولية بها؛ فقام الشيخ شاكِر برحلة إلى تلك الأقاليم، وزار مساجدها الكبرى، وتفقد أحوالها، وزار مساجد مدينة أسيوط، فوجدها تصلح لإنشاء معهد ديني بها، وحينما عاد من رحلته قدّم تقريره لمشيخة الأزهر، فأرسلته إلى رئاسة مجلس النظار؛ لعرضه على الخديو^(٣)، فكان ذلك إيذاناً بإنشاء معهد أسيوط عام ١٣٣٣ هـ / ١٩١٥ م في عهد السلطان حسين كامل.

(١) الأهرام، بتاريخ ١٤ أبريل ١٩٠٨ م، ص ٣، و ٢٦ سبتمبر ١٩٠٨ م، ص ٢.

(٢) دار الوثائق القومية، مجلس النظار والوزراء، اقتراحات الجمعية العمومية لعام ١٣٢٨ هـ / ١٩١٠ م، كود (١٦٦٦٥ - ٠٠٧٥)، خطاب من رئيس الجمعية العمومية إلى رئيس مجلس النظار بشأن مقترح بإنشاء معاهد دينية في كل مديرية ومحافضة للتعليم والوعظ والإرشاد بتاريخ ١٩ ربيع الأول ١٣٢٨ هـ / ٣١ مارس ١٩١٠ م.

(٣) دار الوثائق القومية، وثائق الأزهر الشريف، سجلات الصادر، سجل رقم ٤٦، كود (٥٠٠٤ - ٠٠٠٤٦)، ص ٤٨، وثيقة رقم (٣٦٤)، صادر إلى رئاسة مجلس النظار، بتاريخ ٢٩ محرم ١٣٢٩ هـ / ٣٠ يناير ١٩١١ م.

٣- دوره في وكالة مشيخة الأزهر

وحينما تولى الشيخ محمد شاکر وكالة الجامع الأزهر قدّم ملتصقاً للخديو بإعادة تشكيل مجلس إدارة الأزهر، وقام بترشيح عدد من العلماء لعضوية المجلس، و كان من بينهم الشيخ محمود الجزيري^(١) من العلماء الموظفين بالحكومة (عضو بمحكمة مصر الشرعية)؛ لمساعدة المجلس العالي للأزهر في تعديل قوانين ولوائح التعليم بالأزهر، وقد وافق الخديو على التماس الشيخ شاکر، وأصدر أمراً عالياً في ٢٧ ربيع الآخر ١٣٢٧هـ / ١٧ مايو ١٩٠٩م بتشكيل مجلس إدارة الأزهر على الكيفية المقترحة من الشيخ شاکر، وأصدر أمراً إلى مجلس النظار بذلك^(٢).

وقد أسهم فترة عضويته في إصلاح التعليم الأزهرى ؛ وذلك حينما عقد مجلس إدارة الأزهر جلسته في ١٢ محرم ١٣٣٢هـ / ١٢ ديسمبر ١٩١٣م للبحث والتشاور بخصوص قرار مجلس الأزهر الأعلى بالنظر في تعديل ما تراءى من قصور في قانون رقم (١٠) لسنة ١٩١١م، وقرر المجلس تشكيل لجنة تحت رئاسة الشيخ محمد شاکر وكيل الجامع الأزهر وعضوية كل من: الشيخ محمد الطوخي^(٣)، والشيخ محمد بخاتي^(٤)، والشيخ عبد الغني محمود^(٥)، والشيخ محمد راضي البحراوي^(٦)، والشيخ محمود الديناري^(٧)، والشيخ عبد المجيد الشاذلي، ومحمد بك

(١) من أعلام جرجا، والجزيري نسبة إلى جزيرة شندويل بمحافظة سوهاج، توفي سنة ١٩٢٤م،

ينظر ترجمته كاملة في هيئة كبار العلماء في سير أعلامها القدامى ٢١٨/١.

(٢) دار الوثائق القومية، وثائق الأزهر الشريف، سجلات الوارد، سجل رقم ٢٨، كود

(٢٨٠٠٠٦٢٨ — ٥٠٠٤)، ص ٨٢، وثيقة رقم ١٥، أمر عال، بتاريخ ٢٧ ربيع الآخر

١٣٢٧هـ / ١٧ مايو ١٩٠٩م.

(٣) ينظر ترجمته كاملة في هيئة كبار العلماء في سير أعلامها القدامى ٢٢٣/١.

(٤) السابق ٢٣٠/١.

(٥) السابق ٣٠١/١.

(٦) السابق ٢٣٨/١.

(٧) السابق ٥٦/ ٢.

إدريس المدرس بالمدارس الأميرية والأزهر، وذلك للنظر فيما يرى تعديله من مواد القانون^(١)، وقد بدأت اللجنة أولى جلساتها في ٢١ محرم ١٣٣٢هـ / ٢٠ ديسمبر ١٩١٣م، وأخذت في تعديل ما رآته من مواده وبيان أسباب التعديل، وذلك على مدار إحدى وعشرين جلسة امتدت حتى جمادى الأولى ١٣٣٢هـ / أبريل ١٩١٤م، قامت في خلالها بتعديل اثنتين وثمانين مادة من القانون، مما يعني أنه تم تعديل ما يقارب ٤٩% من عدد مواد القانون التي تبلغ ١٦٨ مادة^(٢).

(١) دار الوثائق القومية، وثائق الأزهر الشريف، سجلات قيد محاضر وقرارات وجلسات مجلس إدارة الأزهر في الفترة ١٩ رمضان ١٣٣١-٨ ذي القعدة ١٣٣٢هـ / ٢٢ أغسطس ١٩١٣- ٢٨ سبتمبر ١٩١٤م، سجل رقم (٧)، ج ٣، كود (٥٠٠٤ - ٥٠٢١٤٩)، جلسة ١٠ صفر ١٣٣٢هـ / ٧ يناير ١٩١٤م.

(٢) المصدر نفسه، سجلات قيد الوقفيات الخاصة بالمشيخة في الفترة ٢١ محرم ١٣٣٢-١٩ ربيع الآخر ١٣٣٩هـ / ٢٠ ديسمبر ١٩١٣-٢٩ ديسمبر ١٩٢٠م، سجل رقم (١)، كود (٥٠١١٣٥ - ٥٠٠٤)، محاضر جلسات لجنة تعديل القانون رقم ١٠ لسنة ١٩١١، التي عقدت بدار مشيخة الجامع الأزهر، في الفترة ٢١ محرم-١٩ جمادى الأولى ١٣٣٢هـ / ٢٠ ديسمبر ١٩١٣-١٥ أبريل ١٩١٤م.

المبحث الرابع: جهوده العلمية

مما ينير العجب والدهشة أنَّ المناصب الإدارية التي شغلها الشيخ محمد شاكر رحمه الله، سواء في القضاء أو في وكالة الأزهر، وكلها مناصب ذات أعباء ثقال، لكنها لم تشغله عن الجهود العلميَّة، فقد طالعنا خزانة مكتبة الأزهر بدرر للشيخ محمد شاكر الجرجاوي، علاوة على ما خلفه لنا من أبناء حملوا ألوية العلم فدافعوا عن الدين، ونافحوا عن اللغة، ولا يمكن ونحن نتحدث عن الجهود العلميَّة للشيخ محمد شاكر أن نغفل الحديث عن الأسرة الشاكريَّة، وما قدمته لنا من تراث نفخر به اليوم، فضلاً عن مؤلفاته العلميَّة، وبناء على ذلك سينحصر الحديث في هذا المبحث في مطلبين: الأسرة الشاكريَّة، والمؤلفات العلميَّة.

الأسرة الشاكريَّة:

تزوج الشيخ محمد شاكر ابنة الشيخ هارون عبد الرازق، والشيخ هارون عبد الرازق من قرية بنجا بمركز طهطا بمحافظة سوهاج، وكان رحمه الله عضواً في هيئة كبار العلماء في تشكيلها الأول سنة ١٣٢٨هـ / ١٩١١م، وهو من شيوخ الشيخ محمد شاكر، ومن أبنائه الشيخ أحمد هارون الذي كان عضواً بهيئة كبار العلماء، ووكيلاً لمشيخة الأزهر، وأخيه الشيخ محمد هارون، وهو من علماء الأزهر المبرزين، وهذه مقدمة لا بد منها لنعرف الجو العلمي الذي أحاط بأسرة الشيخ محمد شاكر، والمناخ الثقافي الذي ولد وترعرعت في ظلالة الأسرة الشاكريَّة، وقد وظَّف الشيخ محمد شاكر هذا المناخ العلمي في تربية أولاده، فربَّى الشيخ الكبير للأُمَّة من أبنائه ثلاثة علماء أجلاء، وهم: أحمد، وعلي، ومحمود، اشتهر منهم أحمد ومحمود، وغاب عن الشهرة ثالثهما.

ولقد حرص الشيخ على صقلهم علمياً وفكرياً وأدبياً، ومما هو مذكور عنه ومشكور أنه قرأ لولديه أحمد وعلي التفسير مرتين: مرة في تفسير البغوي^(١)

(١) المسمى بـ (معالم التنزيل)، للإمام أبي محمد الحسين بن مسعود البغوي، ت (٥١٦ هـ)، وهو مطبوع في ثمانية مجلدات، بتحقيق: محمد عبد الله النمر وآخرين، دار طيبة، الرياض ١٤٠٩ هـ / ١٩٨٩ م.

وأخرى في تفسير النسفي^(١)، وقرأ لهما صحيح مسلم، وجامع الترمذي، والشامائل المحمديّة، وسنن النسائي، وبعض صحيح البخاري، وقرأ لهما فقه الحنفيّة في كتاب (الهداية على طريقة السلف في استقلال الرأي، وحرية الفكر، ونبذ العصبيّة لمذهب معين)، وقرأ لهما في الأصول جمع الجوامع، وشرح الأسنوي على المنهاج، وفي المنطق شرح لهم شرح الخبيصي، وشرح القطب على الشمسيّة، وفي البيان: الرسالة البيانيّة، وغير ذلك من الرسائل الصغيرة في العلوم المختلفة، وقد ذكر ذلك كلّهُ العلّامة الشيخ أحمد شاكر، وهو يتحدث عن أبيه في مقال منشور في مجلة "المقتطف" إلى أن قال: «وقد تلقيت عنه أكثر العلوم العالية، ولازمت دروسه أكثر من ثماني سنين في الصباح والمساء»^(٢).

والحقيقة التي يجب أن نقف عندها طويلاً بالدرس والفحص هي نوعيّة المؤلفات العلميّة التي قرأها الشيخ محمد شاكر لأولاده، وما تضمنته هذه المؤلفات من مناهج علميّة رصينة، ومجموع هذه المؤلفات وأثرها في التكوين العلمي لطلاب العلم بما يؤهلهم أن يكونوا علماء حقيقيين، يتحملون مسئولية العلم، والتبليغ لهذه الأمة، ومن ثمّ فإنّ مؤسساتنا العلميّة اليوم مطالبة بدراسة واعية لتراثنا العربي والإسلامي، وانتقاء ما يصلح أن يكون أساساً لبناء المعرفة، وتأسيس العقليّات، وليكن رائدهم في ذلك الشيخ محمد شاكر وتجربته مع أولاده، ومختاراته التي أسس بها عقولهم، فكانوا على نحو ما نسمع ونرى اليوم.

(١) المسمى بـ (مدارك التنزيل وحقائق التأويل) للإمام أبي البركات عبد الله بن أحمد بن محمود النسفي، (ت ٧١٠ هـ) وظهرت له عدة طبعات من أشهرها ما صدر عن دار الكلم الطيب، ١٤١٩ هـ / ١٩٩٨ م في ثلاثة مجلدات.

(٢) مجلة الأزهر، مقال للمستشار محمد عزت الطهطاوي، بعنوان الشيخ أحمد محد شاكر، الملقب بشمس الأئمة.. أبو الأشبال، السنة الثانية والستون، ١٤١٠ هـ / ١٩٨٩ م، ص ٥٧٦.

المؤلفات العلمية:

مما أثر عن الشيخ أنه كان فقيهاً ضليعاً في الفقه، واسع الأفق في تفسير كتاب الله، مدركاً لدقائقه، متفطناً لكريم مغزاه، متمكناً من الأصول والمنطق والحديث، وله في كل ذلك لفتات دالة على بعد غوره وصفاء ذهنه، ومع كل هذه المآثر العلمية لم يكن الشيخ - رحمه الله - من المكثرين في فن التأليف والتصنيف، لكنه ترك للمكتبة الإسلامية عدداً من المؤلفات النافعة، كل في فنه وبابه سواء كان في المنطق، أو العقيدة، أو الفقه، أو السيرة النبوية، ومن أبرز هذه المؤلفات (١):

١- (الإيضاح لمتن إيساغوجي) (٢) في المنطق (٣)، وهو شرح لطيف مختصر على متن (إيساغوجي) في فن المنطق للعلامة الحكيم أثير الدين الأبهري، ت: ٦٦٣هـ « وقد وضع على هذا المتن عدة شروح وحواشٍ، ولكنها باتت صعبة بعيدة على مدارك طلاب العصر، فما كان من الشيخ محمد شاكر رحمه الله، إلّا أن وضع ما في هذا المتن من القواعد؛ ليستعين به طلابه من مشيخة علماء الإسكندرية، وقد بدأه بمقدمه موجزة بيّن فيها قدر هذا العلم، وأهميته بالنسبة لغيره من العلوم، ثم شرح ما في هذا المتن من قواعد وأصول فيبسط ما أجزه الماتن، ويوضح ما يشكل على الطالب، بأسلوب قريب إلى ذهن الطلاب المبتدئين (٤).

(١) اعتمدت في رصد هذه المؤلفات على مكتبة الأزهر الشريف، وسوف أحيل القارئ الكريم إلى مظان كل مؤلف داخل أروقة المكتبة العامة.

(٢) إيساغوجي: هو لفظ يوناني مركب من ثلاثة ألفاظ، وأصله (إيسا) بمعنى: أنت، و(أغوا) بمعنى: أنا، و(اكي) بمعنى: هاك، فقلبت الكاف جيماً، وحذفت الألف من الأخيرتين، ومعناه: الكليات الخمس: الجنس، والنوع، والفصل، والخاصة، والعرض العام، وقيل: معناه المدخل أي: مكان الدخول في المنطق، سمي ذلك باسم الحكيم الذي استخرجه ودوّنّه. انظر: شرح إيساغوجي في المنطق، للشيخ زاده أبي الفتح إسماعيل بن مصطفى الكلنبوي (ت ١٢٠٥هـ)، ص ١٧٣، ١٧٤.

(٣) مكتبة الأزهر الشريف (مكتبة بخيت) برقم (٤٤٨٦١).

(٤) معلمة المناهج الأزهرية ١٤٣/٧.

٢- الدروس الأوليّة في الأخلاق المرضيّة^(١)، هو إحدى ثلاثة كتيبات أطلق عليها الشيخ محمد شاكر اسم الدروس الأوليّة، وجعلت بالإضافة إلى موضوع هذا الكتيب والعقائد الدينيّة، ودروس كتيبنا هذا عشرون درساً، ابتدأها بنصيحة الأستاذ لتلميذه وأردفها بالوصية بتقوى الله العظيم، وضمنها حقوق الوالدين وآداب طلب العلم الشريف واختتمها بالكلام عن إخلاص النيات لله تعالى في جميع الأعمال^(٢).

٣- القول الفصل في ترجمة القرآن الكريم إلى اللغات الأعجميّة^(٣)، وهو مؤلّف حاول فيه الشيخ أن يتصدى لمشكلة ترجمة القرآن الكريم من اللغة العربيّة إلى اللغات الأجنبيّة، حيث كانت هناك نسخة من ترجمة القرآن الكريم إلى الإنجليزيّة قد انتشرت في بلاد الهند، وتم تصديرها إلى بعض الدول الأوروبيّة، وكان صاحب الترجمة هو محمد علي من أتباع المتنبّي ميرزا غلام أحمد القادياني (مدعي النبوة)^(٤)، وقد توسع الشيخ في عرض القضية وصال وجال؛ لاستخراج الأدلة على حرمة ترجمة القرآن الكريم من العربيّة إلى اللغات الأخرى حرمة قاطعة^(٥)، فقال ما نصه: «أتريدون أيّها القوم أن يتقرب المسلمون إلى مولاها

(١) طبع في دار الإمام أبي حنيفة، ميدان مولانا الإمام الحسين - رضي الله عنه - بالقاهرة، الطبعة الأولى، ٢٠١٨م، ومخطوطته بمكتبة الأزهر الشريف، (فن التوحيد) برقم (٦٧٣٣).

(٢) معلمة المناهج الأزهرية ٤١٥/٧.

(٣) طبع بمطبعة النهضة بشارع عبد العزيز بمصر، (١٣٤٣هـ / ١٩٢٥م)، ومخطوطته بمكتبة الأزهر الشريف (مكتبة باجور) برقم (١٥١٥٩٥).

(٤) ينظر: القول الفصل في ترجمة القرآن إلى اللغات الأعجميّة ص ٤.

(٥) هذا الرأي مخالف لما استقرت عليه هيئة كبار العلماء من جواز ترجمة معاني القرآن الكريم إلى اللغات الأخرى، ولعل الذي دفع الشيخ محمد شاكر للقول بهذا الرأي أن الترجمة الأولى كانت على يد محمد علي من أتباع المتنبّي ميرزا غلام أحمد القادياني (مدعي النبوة)، ولا شك أن مثل هذه الشخصية التي تحمل عقيدة فاسدة غير مؤتمنة على ترجمة معاني القرآن، وللشيخ محمد مصطفى المراغي، شيخ الأزهر، ورئيس هيئة كبار العلماء (١٣٦٤هـ / ١٩٤٥م) بحث مائع في هذه القضية، استقر فيه على جواز ترجمة معاني القرآن الكريم، وتبنت هيئة كبار العلماء هذا الرأي، وهو المعمول به الآن في الأزهر الشريف، ينظر: [بحث في ترجمة القرآن الكريم وأحكامها، للشيخ محمد مصطفى المراغي، مجمع البحوث الإسلاميّة-السلسلة العلميّة]

بتلاوة هذه التراجم في الغداة والعشي، وأن يقيموا الصلاة من هذه المفتريات، وقد قال محمد بن إدريس الشافعي - رضي الله عنه في كتاب الرسالة: «فعلى كل مسلم أن يتعلم من لسان العرب ما بلغه جهده، حتى يشهد به أن لا إله إلا الله، وأن محمداً عبده ورسوله، ويتلو به كتاب الله، وينطق بالذكر فيما افترض عليه من التكبير، وأمر به من التسبيح، والتشهد، وغير ذلك، وما ازداد من العلم باللسان، الذي جعله الله لسان من ختم به نبوته، وأنزل به آخر كتبه: كان خيراً له»^(١)، فالحق الذي لا محيص عنه أنه لا يحل الإقدام على ترجمة القرآن الكريم إلى لغة غير العربية، كما لا يحل الإقدام على تبديل آية كلمة من كلماته الشريفة بما يرادفها في العربية»^(٢).

٤- خلاصة الإملاء^(٣)، وهو عبارة عن ثماني صفحات وضعها تيسيراً على الطلاب تناول فيه قواعد الإملاء بصورة مبسطة، قال في مقدمتها خلاصة في قواعد الإملاء وضعناها، وقال أيضاً «توخيت في هذه الخلاصة تقريب هذا الفن إلى عقول صغار الطلاب؛ لتصحيح الإملاء، لا لتحقيق القواعد وتفصيل المسائل»، وقد تناول فيها أبواب الهمزة من باب الهمزة من حيث مضان وجودها في الكلمة، والألف اللينة ومواضعها، والحروف التي تحذف، والحروف التي تزداد والحروف التي تبدل من غيرها، ويمتاز هذا الكتيب بالاختصار والتركيز، والعناية بالأمثلة والشواهد، والترتيب والتبويب^(٤).

٥- من الحماية إلى السيادة فالكلمة الآن لمصر، وهو كتيب ضم مقالاته التي

(١) الرسالة للإمام الشافعي أبو عبد الله محمد بن إدريس بن العباس بن عثمان بن شافع بن عبد المطلب بن عبد مناف المطليبي القرشي المكي (المتوفى: ٢٠٤هـ)، تحقيق أحمد محمد شاكر، مكتبة الحلبي، مصر، الطبعة: الأولى، ١٣٥٨هـ/ ١٩٤٠م، ص ٤٧.

(٢) القول الفصل في ترجمة القرآن الكريم، للشيخ محمد شاكر، طبع بمطبعة النهضة بشارع عبد العزيز بمصر، (١٣٤٣هـ/ ١٩٢٥م)، ص ١٣.

(٣) طبع بمطبعة النهضة الأدبية، الطبعة الثانية ١٣٣١هـ/ ١٩١٣م، ومخطوطته بمكتبة الأزهر الشريف، فن الخط والرسم والإملاء، برقم (٦).

(٤) معلمة المناهج الأزهرية ٦/ ٧٩٤.

نشرها على صفحات الجرائد مدافعاً عن وطنه ومناصرراً لأمته، ويتضح هذا الهدف من مقدمته التي قال فيها: «أقدم هذه الكلمات إلى كلِّ عامل في سبيل الاستقلال التام لوادي النيل من منبعه إلى مصبه بدون أي تدخل أجنبي في شؤونه الداخليَّة والخارجيَّة»^(١).

كما أنَّ الشيخ قد تفرس على كتابة المقالات التي تعالج القضايا الاجتماعيَّة والسياسيَّة التي امتازت بالصدق والإخلاص في بواعثها، كما امتازت بقوة جدليَّة لم تتح لكثير من السياسيين في عهده، وكونه كان شيخاً أزهرياً لم يدرس القانون، ولم يتعلم علم الدساتير، ولم يعرف لغة أجنبيَّة -مع كونه كذلك- كان يجيد المناقشات الدستوريَّة والمجادلات القانونيَّة، كأعلم علماء القوانين، كلُّ هذا كان مثار عجب ودهشة لمعاصريه على كافَّة المستويات، وتعدد المشارب والتوجهات، ومما يقدِّم دليلاً تاريخياً على ذلك: أنَّ المسلمين في كلِّ قطر عربي كانوا يتلقفون مقالاته بشوق عظيم، ومما قاله في ذلك حاج حسين الحاج علاوي ببغداد: «فحينما يصل المقطم في البريد نفتح أعداده بلهفة شديدة، ونتصفح مقالاته، لعلنا نجد مقالة لحضرة الشيخ مذيبة بأمضائه، فإذا وجدنا فذلك اليوم من أسعد أيامنا»^(٢)، كما أشرقت مقالاته على صفحات مجلة الأحكام الشرعيَّة التي صدرت أربع سنوات بداية من سنة ١٩٠٢م، وكان يناقش في هذه المجلة بعض الأحكام المتعلقة بالشرعية ويوجِّهها الوجهة الصالحة^(٣). والحقبة التي نخلص إليها أنَّ الشيخ محمد شاكراً شخصيَّة جديرة بالدارسة المتأنِّيَّة التي تناقش فكره التعليمي والإداري، وأثره في الحياة الثقافيَّة والدينيَّة، والوطنيَّة.

(١) الشيخ محمد شاكراً لفضيلة الأستاذ محمد كامل الفقي، مقال منشور بمجلة الأزهر الشريف، المجلد الثامن عشر، عدد ٢ ص ٢٦٣.

(٢) أعلام من الشرق والغرب ص ١٢٥.

(٣) الشيخ محمد شاكراً لفضيلة الأستاذ محمد كامل الفقي، مقال منشور بمجلة الأزهر الشريف، المجلد الثامن عشر، عدد ٢ ص ٢٦٣.

الخاتمة

- بعد هذا التطواف المختصر حول سيرة ومسيرة الشيخ محمد شاكر الجرجاوي، وكيل مشيخة الأزهر، وعضو هيئة كبار العلماء، ووالد الشيوخ محمود وأحمد محمد شاكر، وصاحب التصانيف الماتعة، والمقالات الموجهة للرأي العام، والجهد الوطني الشرس ضد الاحتلال البريطاني، ونقض الأفكار الهدامة، ورحلة مكانيّة من صعيد مصر إلى القاهرة، ورحلة زمنيّة استغرقت ما يقارب ثمانين عامًا، نخلص إلى هذه النتائج:

- صعيد مصر حافل بالنماذج العلميّة، والسياسيّة، والاجتماعيّة، أثرت في تشكيل الوعي المصري، واتسعت عطاءاتهم ليفيد منها العالم الإسلامي كله.

- التنشئة السليمة تنتج عقولًا قادرة على القيادة وتحقيق الريادة، ومن أخصب البيئات إنتاجًا لهذه النماذج صعيد مصر العامر.

- تمثل جرجا بمفهومها القديم حاضرة من الحواضر العلميّة التي كانت أحد الروافد الأصيلة للأزهر الشريف.

- الشيخ محمد شاكر مثل ظاهرة علميّة، ووطنية، وتربويّة جديرة بالدراسة والتحليل.

- إنجازات الشيخ محمد شاكر في القضاء والتعليم والسياسة وجهاده الوطني ضد الاحتلال البريطاني من ورائها عزيمة لا تلين، وعزة تأبى الضيم، أساسها القيم الاجتماعيّة في إقليم جرجا.

- تمتع الشيخ محمد شاكر بعقلية منظمة، وأداء منضبط، أثمر نهضة علميّة في مشيخة علماء الإسكندرية.

- تمتع الشيخ محمد شاكر باطلاع واسع في التراث الإسلامي، مكّنه من صياغة منظومة قضائيّة تيسر على الناس حياتهم.

- تمتع الشيخ برؤية واضحة تمثلت في سياسته التعليميّة، وإصلاحاته في القضاء، وإصلاحاته في المشيخة، ومجلس الأزهر الأعلى.

- كان الشيخ محمد شاكِر ذا غيرة في على الجنا ب النبوي، والنص القرآني، وثوابت الإسلام تجلت في ردوده على النحو السابق ذكره في البحث.

التوصيات

- تدريس سيرة الشيخ محمد شاكِر في مقررات التلاميذ والطلاب في المدارس والمعاهد.

- تخصيص ندوات علميَّة تتناول شخصيات علماء الأزهر، ومنهم الشيخ محمد شاكِر.

- تسليط الضوء على الأسرة الشاكِريَّة باعتبارها أسرة متفردة في خدمة التراث الإسلامي والعربي.

ثبت المصادر والمراجع

أولاً: الوثائق:

- دار الوثائق القومية، مجلس النظار والوزراء، اقتراحات الجمعية العمومية لعام ١٣٢٨هـ / ١٩١٠م، كود (١٦٦٦٥ - ٠٠٧٥)، خطاب من رئيس الجمعية العمومية إلى رئيس مجلس النظار بشأن مقترح بإنشاء معاهد دينية في كل مديرية ومحافضة للتعليم والوعظ والإرشاد بتاريخ ١٩ ربيع الأول ١٣٢٨هـ / ٣١ مارس ١٩١٠م.
- دار الوثائق القومية، وثائق الأزهر الشريف، سجلات الصادر، سجل رقم ٤٦، كود (٥٠٠٠٤٦ - ٥٠٠٤)، ص ٤٨، وثيقة رقم (٣٦٤)، صادر إلى رئاسة مجلس النظار، بتاريخ ٢٩ محرم ١٣٢٩هـ / ٣٠ يناير ١٩١١م.
- دار الوثائق القومية، وثائق الأزهر الشريف، سجلات الوارد، سجل رقم ٢٨، كود (٥٠٠٦٢٨ - ٥٠٠٤)، ص ٨٢، وثيقة رقم ١٥، أمر عال، بتاريخ ٢٧ ربيع الآخر ١٣٢٧هـ / ١٧ مايو ١٩٠٩م.
- دار الوثائق القومية، وثائق الأزهر الشريف، سجلات قيد محاضر وقرارات وجلسات مجلس إدارة الأزهر في الفترة ١٩ رمضان ١٣٣١ - ٨ ذي القعدة ١٣٣٢هـ / ٢٢ أغسطس ١٩١٣ - ٢٨ سبتمبر ١٩١٤م، سجل رقم (٧)، ج ٣، كود (٥٠٠٢١٤٩ - ٥٠٠٤)، جلسة ١٠ صفر ١٣٣٢هـ / ٧ يناير ١٩١٤م.
- دار الوثائق القومية، وثائق عابدين، كود (١٢٢٧٩ - ٠٠٦٩)، العلماء والدستور التماس حضرات العلماء لرعاية الدين في النظام الدستوري الحديث، مكاتبة إلى رئيس الديوان الملكي، ومكاتبة إلى الملك فؤاد، بتاريخ ٦ من سبتمبر ١٩٢٢م.
- دور الأزهر في الحركة الدستورية في مصر " دراسة تاريخية "، بحث منشور بمجلة كلية اللغة العربية بأسبوط، العدد الثلاثون، صادر بتاريخ أكتوبر ٢٠١١م.

- سجلات قيد الوقفيات الخاصة بالمشيخة في الفترة ٢١ محرم ١٣٣٢-١٩ ربيع الآخر ١٣٣٩هـ / ٢٠ ديسمبر ١٩١٣-٢٩ ديسمبر ١٩٢٠م، سجل رقم (١)، كود (٥٠٠٤ - ٠٠١١٣٥)، محاضر جلسات لجنة تعديل القانون رقم ١٠ لسنة ١٩١١، التي عقدت بدار مشيخة الجامع الأزهر، في الفترة ٢١ محرم-١٩ جمادى الأولى ١٣٣٢هـ / ٢٠ ديسمبر ١٩١٣-١٥ أبريل ١٩١٤م.

ثانياً: المؤلفات العلمية:

- الاختيار لتعليل المختار، لعبد الله بن محمود بن مودود الموصلي البلدحي، مجد الدين أبو الفضل الحنفي (المتوفى: ٦٨٣هـ) بتعليق: الشيخ محمود أبو دقيقة (من علماء الحنفية ومدرس بكلية أصول الدين سابقا) الناشر: مطبعة الحلبي - القاهرة.
- الأزهر في ألف عام، للدكتور محمد عبد المنعم خفاجي، الدكتور علي علي صبح، المكتبة الأزهرية للتراث، الطبعة الثالثة ١٤٣٠هـ / ٢٠٠٩م.
- أسانيد المصريين، للدكتور أسامة الأزهرى، كلام للبحوث والإعلام، دار الفقيه، ١٤٣٢هـ / ٢٠١١م.
- أعلام من الشرق والغرب، للدكتور محمد عبد الغني حسن، دار الفكر العربي، ١٩٤٩م.
- أعمال مجلس إدارة الأزهر من ابتداء تأسيسه سنة ١٣١٢هـ / ١٣٢٢هـ، للشيخ عبد الكريم سلمان، طبع/ بمطبعة مصر ١٣٢٢هـ / ١٩٠٥م.
- تاريخ الأستاذ الإمام الشيخ محمد عبده، للشيخ محمد رشيد رضا، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ٢٠١٢م.
- تاريخ وأعمال الوزارات بمناسبة العيد المئوي لمجلس الوزراء ١٨٧٨ - ١٩٧٨م،
- تطور الحركة الوطنية في مصر ١٩١٨ - ١٩٣٦م، عبد العظيم محمد رمضان، مكتبة مدبولي، القاهرة، الطبعة الثانية ١٩٨٣م.

- تعطير النواحي والأرجا بذكر من اشتهر من علماء وأعيان مدينة الصعيد جرجا، بذكر من اشتهر من علماء وأعيان مدينة جرجا، للشيخ محمد بن محمد بن حامد المراغي الجرجاوي، مكتبة دباح بجرجا، بعناية وتحقيق الدكتور أحمد حسين النمكي، ١٤٤٢هـ / ٢٠٠٣م.
- ا لرسالة، للإمام الشافعي أبو عبد الله محمد بن إدريس بن العباس بن عثمان بن شافع بن عبد المطلب بن عبد مناف المطلبى القرشى المكي (المتوفى: ٢٠٤هـ)، تحقيق أحمد محمد شاكر، مكتبة الحلبي، مصر، الطبعة: الأولى، ١٣٥٨هـ / ١٩٤٠م.
- القول الفصل في ترجمة القرآن الكريم، للشيخ محمد شاكر، طبع بمطبعة النهضة بشارع عبد العزيز بمصر، (١٣٤٣هـ / ١٩٢٥م).
- مجلس الشيوخ، الدستور تعليقات على مواده بالأعمال التحضيرية والمناقشات البرلمانية، مطبعة مصر، ١٩٤٠م.
- المعجم الأصغر لتراجم ومؤلفات علماء الأزهر، أبو الوفا المراغي، مخطوط بمكتبة الأزهر، رقم عام (٧٧١٣٠) ورقم خاص (٨٠٠٦) تاريخ.
- معلمة المناهج الأزهرية، سقيفة الصفا العلمية، الطبعة الأولى ١٤٤٥هـ / ٢٠٢٣م.
- من أعلام العصر.. كيف عرفت هؤلاء للدكتور محمد رجب البيومي، الدار المصرية اللبنانية، ١٩٦٩م.
- من أعلام العصر الشيخ محمد شاكر، تأليف أسامة أحمد شاكر، طبعة أولى ١٤٢٢هـ / ٢٠٠١م.
- نثر الجواهر والدرر في علماء القرن الرابع عشر ليوسف عبد الرحمن المرعشلي، دار المعرفة، بيروت، ٢٠٠٥م.
- هيئة كبار العلماء في سير أعلامها القدامى، إعداد لجنة علمية بأمانة هيئة كبار العلماء، الطبعة الأولى ٢٠٢١م.

ثالثاً: الصحف والجلات

- مجلة الأزهر الشريف، المجلد الثامن عشر، العدد الثاني، الشيخ محمد شاكر، مقال لفضيلة الأستاذ محمد كامل الفقي.
- مجلة الأزهر، مقال للمستشار محمد عزت الطهطاوي، بعنوان الشيخ أحمد محد شاكر، الملقب بشمس الأئمة.. أبو الأشبال، السنة الثانية والستون، ١٤١٠ هـ / ١٩٨٩ م.
- الأهرام، بتاريخ ١٤ أبريل ١٩٠٨ م، ص ٣، و ٢٦ سبتمبر ١٩٠٨ م.
- الأهرام، بتاريخ ٩ أبريل ١٩٠٦ م.
- مجلة الرسالة عدد ٦٢٢.
- الوقائع المصرية العدد (١٢٦)، القاهرة، بتاريخ ١٥ ذي القعدة ١٣٢٩ هـ / ٦ نوفمبر ١٩١١ م.
- الوقائع المصرية، العدد (٢٢) السنة (٦٣) ٢١ فبراير ١٨٩٤ م.

فهرس الموضوعات

م	الموضوع	الصفحة
١-	ملخص	٢١٣١
٢-	Abstract	٢١٣٢
٣-	المقدمة	٢١٣٤
٤-	المبحث الأول: الشيخ محمد شاکر حیاته وآثاره (١٢٨٢ - ١٣٥٨ هـ / ١٨٦٦ - ١٩٣٩ م)	٢١٣٦
٥-	المبحث الثاني: جهوده الإصلاحية في مجال القضاء	٢١٤٤
٦-	المبحث الثالث: جهوده في إصلاح الأزهر	٢١٤٧
٧-	المبحث الرابع: جهوده العلمية	٢١٥٤
٨-	الخاتمة	٢١٦٠
٩-	ثبت المصادر والمراجع	٢١٦٢
١٠-	فهرس الموضوعات	٢١٦٦

بسم الله